

الذي ركن اي علم ويعنى به ان يكون المتدا مقدا والخبر موقعا  
ومقتضاها انه متى تقدم الخبر لا يعمل ما شيا سوا كان الخبر  
ام جارا ومجورا ام غير ذلك وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب  
الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير  
ولا جارا ومجورا فان تقدم بطل عملها نحو ما طعا تمك  
فلا يجوز نصب اكل ومن اجاز في العمل مع تقدم الخبر  
العمل مع تقدم معمول بطريق الاولي لتاخير الخبر وتقدم  
لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم معمول من الفصل بين  
ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان معمول  
او جارا ومجورا لم يطل عملها نحو ما عندك زيد ميمما  
انت معينا لان الظروف والمحاورات يتوسع فيها  
يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف  
جواز تقدم معمول الخبر ما اذا كان معمول ظرفا او جارا  
الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان تكرر بطل عملها كقول  
ما زيد قائم فلا يجوز نصب قائم واجاز به بعضهم  
ان لا يبدل من خبرها موجب فان ابدل بطل عملها نحو ما  
بشي الا شئ لا يعيونا به فبشي في موضع رفع خبر عن  
الذي هو زيد ولا يجوز ان يكون في موضع نصب خبر عن  
واجاز به بعضهم وكلامه سيويه رحمه الله في هذه المسئلة  
محتمل للقولين المذكورين اعني القول باشتراط ان لا  
من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك ثابته  
ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشي الخ استوت اللغات  
لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شرح الكتاب فيما يرجح

**رفع معطوف بثلث او بثل من بعد منصوب بما الزم جمل**

اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخلوا اما ان يكون مقتضا  
اولا فان كان مقتضا للايجاب فقول ما زيد قائم لا يخلو  
ولكن فقول ما زيد قائم لا يخلو  
فان كان الحرف العاطف غير مقتض  
منه ما زيد قائم لا يخلو  
فان كان الحرف العاطف غير مقتض  
منه ما زيد قائم لا يخلو  
فان كان الحرف العاطف غير مقتض  
منه ما زيد قائم لا يخلو

**بعد ما وليس جريا الخبر وبعد لا وثني كان قد تجر**  
تزاوا بالكتير في الخبر المنفي بلين وما نحو قوله تعالى اليس  
بكاف عبده واليس الله بعزير ذنوبه وما ربك

على  
المراد  
منه  
المراد  
منه  
المراد  
منه  
المراد  
منه